A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/4/5
26 February 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ المعنون "مجلس حقوق الإنسان"

التقرير المؤقت للخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، أكيش أوكولا*

* تأخر تقديم هذا التقرير لكي يتضمن أحدث المعلومات.

(A) GE.07-11034 070507 090507

موجز

يُقـــدم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/١، الذي قرر المجلس بموجبه أن يمدد بصفة اســـتثنائية، ولمـــدة سنة واحدة، جميع الولايات والآليات والوظائف والمسؤوليات المنوطة بلجنة حقوق الإنسان. وعلـــيه، فقـــد طُلب من الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في بوروندي، الذي أوكلت إليه لجنة حقوق الإنســـان هذه الولاية منذ عام ٢٠٠٤، تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة. ويتناول التقرير الزيارتين السادسة والسابعة اللتين أجراهما الخبير المستقل في الفترة من ٧ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وفي الفترة من ١٤ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، على التوالي.

وقـــام الخبير المستقل بزيارته الخامسة إلى البلد في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وقدم تقريراً عن هذه الزيارة إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين (A/61/360). وقدّم أيضاً عرضاً شفوياً لمجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية، في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، لتحديث تقريره الأخير الذي أعده للدورة الثانية والستين للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/2006/109).

وكان الخبير المستقل قد هنّأ حكومة بوروندي في تقريره الأخير (A/61/360)، على ما نفذته من برامج لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تأمين مجانية التعليم الابتدائي ومجانية الرعاية الصحية للحوامل والأطفال دون الخامسة من العمر. ولاحظ أن هذه البرامج التي حظيت بدعم من المجتمع الدولي لا تزال تتطلب مع ذلك دعماً أكبر لكي تنفذ تنفيذاً كاملاً.

وأعـــرب الخـــبير المستقل عن القلق إزاء استمرار الانتهاكات والتجاوزات التي تنال من الحقوق المدنية والسياسية، وإزاء الضعف الذي يعتري إقامة العدل وعدم فعاليته، وتأخر إنشاء آليات لعدالة في المرحلة الانتقالية، وضيق صدر حكومة بوروندي أكثر فأكثر من الانتقادات التي توجهها إليها أحزاب المعارضة والمجتمع المدني.

وبالنظر إلى التحديات البالغة التي تواجهها بوروندي في عملية التعمير والتنمية، فقد ناشد الخبير المستقل المجـــتمع الـــدولي أن يدعم البلد، وشجع كافة الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان على مواصلة ما تبذله من جهود وزيادة التنسيق فيما بينها بغية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها على نحو أفضل.

واختـــتم عرضه لمجلس حقوق الإنسان بتقديم سلسلة من التوصيات لجميع أصحاب المصلحة، ترمي إلى توطيد عرى الديمقراطية الفتية في بوروندي، وزيادة الدعم لنظام العدالة، وزيادة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بوجه عام.

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
أولاً- مقدمة	١-٥	٤
ثانياً- الحالة العامة.....	٦-١٤	٥
ثالثاً- آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية.....	١٥-١٧	٧
رابعاً- حالة حقوق الإنسان.....	١٨-٧٧	٧
ألف- الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان.....	١٩-٣٧	٨
باء- إقامة العدل	٣٨-٤٢	١٢
جيم- إلقاء القبض على مدبري الانقلاب المزعومين واعتقالهم والإفراج عنهم .	٤٣-٥٦	١٣
دال- مذبحة موبينغا	٥٧-٦٢	١٦
هاء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.....	٦٣-٧٠	١٧
واو- تعزيز وحماية حقوق الإنسان.....	٧١-٧٧	١٩
خامساً- الاستنتاجات والتوصيات.....	٧٨-٩٦	٢٠

أولاً – مقدمة

١- يتناول هذا التقرير الزيارتين السادسة والسابعة اللتين قام بهما الخبير المستقل في الفترة من ٧ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وفي الفترة من ١٤ إلى ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، على التوالي. وسيتعرض التقرير للحالة العامة في بوروندي مع تركيز خاص على الجوانب التالية:

- تنفيذ الحكومة برامج ترمي إلى توفير التعليم الابتدائي المجاني للجميع وحصول الأطفال دون الخامسة والحوامل على الرعاية الصحية مجاناً؛

- الحالة السياسية، بما في ذلك التوقيع على اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛

- إلقاء القبض على مدبري الانقلاب المزعومين، بمن فيهم الرئيس السابق والنائب السابق لرئيس الجمهورية، واعتقالهم ثم تبرئة ساحتهم؛

- عمليات إلقاء القبض والقتل المرتكبة في موينغا ما بين شهر أيار/مايو وشهر آب/أغسطس ٢٠٠٦ والتحقيقات القضائية فيها.

٢- ويود الخبير المستقل أن يشكر حكومة بوروندي على ما أبدته من تعاون أثناء زيارتيه، ولا سيما بالسماح له بمقابلة جميع المسؤولين الذين أعرب عن رغبته في مقابلتهم وبدخول جميع المؤسسات والأماكن الضرورية لاضطلاعه بولايته. ويود أن يشكر أيضاً جميع من التقى بهم على مساهمتهم في إنجاح مهامه.

٣- وقد التقى الخبير المستقل، أثناء زيارتيه السادسة والسابعة، بالنائبين الأول والثاني لرئيس الجمهورية، ووزير التضامن الوطني وحقوق الإنسان وشؤون الجنسين، ووزير العدل، ووزير الشؤون الخارجية، ووزير الصحة، والأمين الدائم لوزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، والنائب العام، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس نقابة المحامين. والتقى أيضاً بممثلي الأحزاب السياسية الرئيسية، مثل الناطق الرسمي للحرب الحاكم، والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية في بوروندي، والأمين العام لجبهة العمل من أجل الديمقراطية في بوروندي، والناطق الرسمي لحركة التجمع من أجل إعادة تأهيل المواطن، والناطق الرسمي للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية الذي كان زعيمه قد فر من البلد لأسباب سياسية. والتقى الخبير المستقل بممثل منظمة رصد حقوق الإنسان وبممثلي شتى المنظمات غير الحكومية المحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بما فيها الرابطة البوروندية لحقوق الإنسان (اتيكا)، وجمعية حماية حقوق الإنسان للسجناء والمعتقلين، والاتحاد الدولي المسيحي للعمل على إلغاء التعذيب، والمنظمة المعنية بمكافحة الفساد والاختلاس الاقتصادي، وبممثلي منظمات الصحفيين ومحطات الإذاعات الخاصة (الإذاعة العمومية الأفريقية، وإذاعة بونيشا، وإذاعة إزانغانيرو)، وممثلي النقابات العمالية. ومن الشخصيات الأخرى التي التقى بها نائب الممثل والممثل التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة في بوروندي، وممثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومدير شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وممثل اليونيسيف، والسلك الدبلوماسي، وهم بالتحديد سفير بلجيكا، وسفير فرنسا، وسفير

الاتحـــاد الأفريقي، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، والقائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة، والقائم بأعمال بعثة الاتحاد الأوروبي، والقائم بأعمال بعثة الاتحاد الأفريقي.

٤- وقام الخبير المستقل بزيارات إلى سجن مبيمبا وبزيارات ميدانية إلى مقاطعات موينغا ونغوزي وروييغي. والـــتقى بحـــاكم مقاطعـــة موينغا وبالمدعي العام فيها، والنائب العام لمقاطعة نغوزي وبالمستشار الخاص لحاكم المقاطعـــة. كما التقى بمدير إدارة بلدية موومبا وبممثل منظمة العمل لمكافحة الجوع في مقاطعة نغوزي. والتقى الخبير المستقل أيضا بأحد الناجين من مجزرة موينغا. وفي ختام الزيارتين، عقد مؤتمراً صحفياً قدم فيه النتائج التي توصل إليها.

٥- وفي هـــذا الـــتقرير، يســـلط الخبير المستقل الضوء بإيجاز على أهم الأحداث التي وقعت أثناء الفترة قيد الاستعراض، الممتدة من تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ويعرض أيضاً الاتجاهات في مجال حقوق الإنسان والانتهاكات التي ارتكبت، ويقدم لمجلس حقوق الإنسان توصياته بغية تعزيز حالة حقوق الإنسان في بوروندي.

ثانياً - الحالة العامة

٦- جـــرت زيارتا الخبير المستقل في جو يسوده التوتر الناتج عن التطورات الجديدة التي طرأت على الساحة السياســـية وفي مجال حقوق الإنسان. فعلى الصعيد السياسي، وُقّع اتفاق لوقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية وجناحها المسلح (باليبيهوتو)، أي الحزب الوطني لتحرير شعب الهوتو، في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ ولم يكـــتمل بعـــد تنفـــيذ بنود هذا الاتفاق. فكانت التوترات بين الحكومة والحزب الحاكم من جهة، وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني ووسائط الإعلام من جهة أخرى، قد تصاعدت في النصف الأول من عام ٢٠٠٦، وبلغت ذروتها في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٦ بإلقاء القبض على الرئيس السابق، دوميتيان ندايزيي، والنائب السابق للرئـــيس، ألفونـــس - ماري كاديج، وأعضاء بارزين آخرين في المجتمع البوروندي واعتقالهم جميعاً بتهمة تدبير انقلاب للإطاحة بحكومة بوروندي. وقد تعرض بعضهم للتعذيب على أيدي قوات الأمن. إلا أن هذا التوتر كان قد خف كثيراً عندما زار الخبير المستقل بوروندي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، بعد تبرئة خمسة من الأشخاص السبعة المتهمين بتدبير الانقلاب وإطلاق سراح صحافيين كان قد تم اعتقالهم هم أيضاً.

٧- وبحلـــول كـــانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كانت الخلافات الشديدة بين كبار أعضاء الحزب الحاكم، التي أســـفرت عن استقالة النائب الثاني لرئيس بوروندي في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، قد تفاقمت وانقسم الحزب إلى مجموعـــتين. وتهدد هذه الخلافات بزعزعة استقرار البلد في المستقبل القريب وقد تؤدي، في حالة استمرارها، إلى صرف اهتمام الحكومة عن تنفيذ برامجها للإصلاح.

٨- ولم تـــراع حقـــوق الأشخاص السبعة المتهمين بتدبير انقلاب ضد الحكومة في إجراءات الاتهام ولا أثناء الاحتجاز قبل المحاكمة. ونتيجة لزيادة الضغوط الداخلية والدولية للتعجيل بمحاكمة المحتجزين، جرت محاكمتهم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وأبرئت ساحة خمسة منهم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، من بينهم الرئيس السابق والنائب السابق للرئيس.

٩- وقد تدهورت العلاقة بين الحكومة، من جهة، والمجتمع المدني والصحافة، من جهة أخرى، أثناء الفترة المشمولة بزيارة الخبير المستقل السادسة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ولا سيما عقب إلقاء القبض على أربعة صحفيين واعتقالهم بدعوى إفشاء أسرار تحقيق قضائي ونشر معلومات مزيفة تتعلق بأمن الدولة. وأدانت رابطة وسائط الإعلام هذا الإجراء وطلبت من الحكومة وضع حد لانتهاك حرية التعبير. وأثناء زيارة الخبير المستقل السابعة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كان الوضع قد تحسن وكانت وسائط الإعلام البوروندية تتناول جميع الشؤون العامة دون أي تدخل من الحكومة.

١٠- ورغم التطورات الإيجابية المشار إليها أعلاه، فقد أثارت مذبحة موينغا والطريقة التي تعامل بها القضاء والحكومة مع هذه القضية مخاوف إزاء نوايا الحكومة. ففي مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عينت الحكومة لجنة قضائية للتحقيق في هذه القضية عقب صيحات البوروندية والمجتمع الدولي. وقدمت اللجنة تقريرها إلى الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وأوصت بالقبض على عدد من الأشخاص، منهم القائد الإقليمي حسب ما أفادت به المعلومات التي تلقاها الخبير المستقل. وصدرت الأوامر اللازمة في وقت لاحق للقبض على هؤلاء، إلا أنها لم تنفذ بدعوى الحاجة إلى إجراء المزيد من التحقيقات. ويبدو أنه ليس هناك غرض آخر من إجراء المزيد من التحقيقات سوى إعطاء الوقت الكافي للحكومة للتستر على المذبحة.

١١- وفيما يتعلق بالاتفاق الشامل على وقف إطلاق النار الموقع بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية - باليبيهوتو في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، فقد نص الاتفاق على تنفيذه على أربعة مراحل هي: (أ) إنشاء آلية مشتركة للتحقق؛ (ب) وفك اشتباك القوات؛ (ج) وإطلاق سراح السجناء المتهمين بالتعاون مع الحركة؛ (د) وتنفيذ البندين ٣ و٣-١ من المرفق الثاني لاتفاق وقف إطلاق النار الذي نص على أن "يتمتع أفراد حركة باليبيهوتو - قوات التحرير الوطنية، من بداية التنفيذ الفعلي لوقف إطلاق النار، بالحصانة المؤقتة فيما يخص الأفعال المرتكبة أثناء الصراع المسلح إلى حين التوقيع على اتفاق إطلاق النار. وستبدأ أيضاً عملية للإفراج عن السجناء السياسيين وأسرى الحرب"[(١)]. وفي هذا الإطار، وقع رئيس جمهورية بوروندي، في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، مرسوماً قضى بإنشاء آلية للتحقق من صفة المقاتلين.

١٢- أما فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فالحكومة ماضية في تنفيذ برامجها، التي أطلقتها في مطلع عام ٢٠٠٦، لتوفير التعليم الابتدائي للجميع والرعاية الطبية مجاناً للأطفال دون الخامسة وللحوامل.

١٣- وإجمالاً، تحسنت حالة حقوق الإنسان في بوروندي بشكل عام على ما يبدو نتيجة لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع بين الحكومة وحركة باليبيهوتو - قوات التحرير الوطنية، حتى وإن شابت هذه التطورات المحمودة انتهاكات خطيرة، مثل مذبحة موينغا وإلقاء القبض على مدبري الانقلاب المزعومين استناداً إلى أدلة واهية. ويود الخبير المستقل أن يثني على كل من ساهم في تحسين الأوضاع في بوروندي، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني

---

(١) نص الاتفاق الشامل لإطلاق النار متاح على الموقع: http://unburundi.org/ facts/doc/Ceasefire_7-9-06.pdf.

ووسائط الإعلام والمجتمع الدولي، ويدعو حكومة بوروندي إلى الإفادة من هذه التطورات كيما يستمر نمو ثقافة احترام حقوق الإنسان في بوروندي.

١٤- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٧١٩(٢٠٠٦) في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وقرر بموجبه إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة في بوروندي لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، من أجل دعم الحكومة في جهودها لإحلال السلام والاستقرار على المدى الطويل خلال مرحلة توطيد السلام. ويحل المكتب المتكامل محل عملية الأمم المتحدة في بوروندي التي أنهيت ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ثالثاً - آليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية

١٥- تدور المناقشات بين حكومة بوروندي والأمم المتحدة منذ أكثر من سنتين بخصوص إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة ومحكمة خاصة لبوروندي. ومع أنه كان متوقعاً أن تقام هاتان الآليتان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، فقد تعذر التقيّد بهذا الموعد النهائي أساساً بسبب ازدواج موقف حكومة بوروندي إزاء هذه المحكمة الخاصة.

١٦- وناقش الخبير المستقل، خلال الزيارتين اللتين قام بهما إلى بوروندي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، المسائل الرئيسية المتصلة بهاتين الآليتين مع الحكومة والجهات الأخرى المؤثرة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أفادت الحكومة بأن وفداً من مقر الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على وشك القدوم إلى بوروندي قبل نهاية العام لتوضيح مبدأي عدم تطبيق الحصانة أو العفو على جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وفضلاً عن مبدأي حياد واستقلال هاتين الهيئتين.

١٧- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، علم الخبير المستقل بأن بعثة الوفد قد تأجلت إلى شباط/فبراير ٢٠٠٧. وأكدت الحكومة مجدداً على أن هذه البعثة ضرورية وأعربت مرة أخرى عن استعدادها لمناقشة سبل المضي قدماً لإنشاء الآليتين. وعلاوة على ذلك، أعلن رئيس الدولة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بمناسبة الاحتفال بيوم حقوق الإنسان، أن الحكومة بصدد إجراء مناقشات مع الأمم المتحدة بشأن طرائق إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في بوروندي. بيد أنه لم يشر إلى الفترة الزمنية التي تنشأ فيها هذه الهيئة.

رابعاً - حالة حقوق الإنسان

١٨- كان من المتوقع أن تتحسن حالة حقوق الإنسان عقب التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار، لا سيما في المقاطعات التي كانت تنشط فيها قوات التحرير الوطنية (بوجومبورا الريفية وبوبانزا وسيبيتوك). ففي هذه المناطق، توقفت المواجهات بين القوات الحكومية وقوات التحرير الوطنية. وسُن قانون يخول مقاتلي قوات التحرير الوطنية حصانة مؤقتة ولكن هذه القوات لا تزال ترفضه على أساس أن نص القانون لا يذكر صراحة أسماء المستفيدين. ومع ذلك، ورغم اتفاق وقف إطلاق النار، استمر الإبلاغ عن حدوث انتهاكات وتجاوزات في مختلف أنحاء البلد، وإن كان عددها قد انحسر.

ألف – الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان

١- انتهاكات الحق في الحياة

١٩- تورطت قوات الأمن التابعة لحكومة بوروندي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في انتهاكات شتى للحق في الحياة. فإلى جانب مذبحة موييـنغا، أكدت تقارير أن قوات عسكرية، وإلى حد ما، عناصر من دائرة الاستخبارات الوطنية وأعضاء في قوات التحرير الوطنية أعدموا عدة أشخاص. وفي هذا الصدد، تلقى الخبير المستقل معلومات محددة عن إعدام أربعة رجال، ألقي القبض عليهم في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، على يد عنصر من دائرة الاستخبارات الوطنية وضابط للشرطة في بلدية كامونجي (مقاطعة بوجومبورا). ووفقاً لهذه المعلومات، فقد اقتيد الضحايا إلى معتقل سري في كامنجي حيث جرى تعذيبهم. وفي ١٤ آب/أغسطس، نقلوا إلى مركز للشرطة في بلدية كيناما. ثم قام ضباط شرطة وعناصر من دائرة الاستخبارات بنقلهم إلى وجهة مجهولة. وفي اليوم التالي، عثر سكان بلدية كيناما على جثثهم مثخنة بطلقات من الرصاص والجراح والإصابات. وألقي القبض لاحقاً على خمسة أشخاص، هم أربعة ضباط شرطة وعنصر واحد من دائرة الاستخبارات، واحتجزوا بصدد عمليات القتل هذه. واستجوبت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في بوروندي أحد المعتقلين، وهو عنصر سابق في دائرة الاستخبارات الوطنية، أعترف بقتل الرجال الأربعة وقال إنه قبض أموالاً على ذلك وإن دائرة الاستخبارات سلمته رشاش كلاشينكوف آلياً لتنفيذ عملية القتل هذه. وأطلع مستجوبيه على رسالة عليها توقيع المدير العام لدائرة الاستخبارات الوطنية الذي أجاز له تحديد هوية "مجرمي قوات التحرير الوطنية" والقبض عليهم، وطلب مده بأفراد من الجيش والشرطة لمساعدته في مهمته.

٢٠- وانتُشلت تسع جثث مُثِّل بها من نهر روزيزي/بحيرة تنجانيقا في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وكان جميع الضحايا رجالاً بالغين، بدا على بعضهم آثار طلقات أو جروح ضرباً بالساطور و/أو التشويه ببتر الأيدي/جز الرؤوس. ولم يتم التعرف حتى الآن على أيٍّ من هؤلاء الضحايا التسعة كما لم يتم التثبت من أسباب وفاتهم. وذكر مسؤولون محليون أن هذه الجثث دفنت في نفس اليوم الذي عثر فيه عليها. على أنه لم تتوفر بعد أية معلومات عن ظروف قتلهم. وتعتقد السلطات المحلية أن الجناة قد يكونون مقاتلين تابعين لقوات التحرير الوطنية. ووفقاً للمعلومات المتوفرة عن القضية، لم يجر أي تحقيق، على ما يبدو، لمعرفة الجناة وتقديمهم إلى العدالة.

٢- انتهاكات الحق في السلامة الجسدية

٢١- تلقى الخبير المستقل، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، معلومات تفيد بحدوث ما يزيد على مائتي حالة انتهاك للحق في السلامة الجسدية. وكانت القوات الحكومية (قوات الدفاع الوطني)، والشرطة وعناصر دائرة الاستخبارات الوطنية، فضلاً عن السلطات الإدارية مسؤولة عن هذه الانتهاكات التي تناقلتها التقارير والتي ارتكبت في مقاطعات بوجومبورا الريفية وبوبانزا وجيتيغا وكانكوزو وموبينغا. ويمكن أن تعزى أسبابها الرئيسية إلى عدم وجود إرادة سياسية لمعاقبة الجناة وإلى افتقار قوات الأمن إلى التدريب اللازم. فقد أبلغت المؤسسات المعنية بمعظم الحالات، ولكن لم يتخذ أي إجراء في حق الجناة.

٢٢- ورغم اعتراف حكومة بوروندي بهذه الانتهاكات، لم تبد أي استعداد للتصدي لهذه المسألة. وأفيد بأن عدة أفراد من دائرة الاستخبارات الوطنية متورطين في أعمال التعذيب. وقد حدثت واحدة من كبرى حالات التعذيب في مرافق تابعة لدائرة الاستخبارات الوطنية أثناء اعتقال ثلاثة من كبار الموظفين في تموز/يوليه وفي مطلع آب/أغسطس ٢٠٠٦. وأكد الخبير المستقل، الذي زار المعتقلين في سجن مبيمبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أن السجناء تعرضوا لسوء معاملة بدنية، وهذا ما أكده لاحقاً تقرير طبي. وستبحث هذه الحالة بالتفصيل فيما يلي (أنظر الفقرات ٤٣-٥٦).

٢٣- وعلاوة على ذلك، زعم أن الشرطة مسؤولة عن ارتكاب شتى أصناف المعاملة السيئة والتعذيب. فقد أبلغ قسم حقوق الإنسان التابع للمكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي عن حدوث حالات كهذه يومياً. وفي مقاطعة بوروري، أُفيد بأن الشرطة أساءت معاملة خمسة أشخاص عند إلقاء القبض عليهم في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وتحدثت تقارير عن حالات أخرى أساءت فيها الشرطة معاملة تسعة أشخاص (منهم ستة مشتبه في أنهم أعضاء في قوات التحرير الوطنية) في بلدية كيغوبي/مقر بلدية بوجومبورا. وأفيد بأن ستة أشخاص آخرين، بدت على أجسادهم جميعاً آثار إصابات واضحة، بما في ذلك الإصابة بالشلل الجزئي أو الكامل في يد واحدة أو في كلتيهما، قد تعرضوا للضرب وسوء المعاملة على يد الشرطة في مقاطعة كايازا. وأُفيد بأن سبعة آخرين تعرضوا للضرب على أيدي الشرطة في مركز منطقة كومبا في موينغا، بالتعاون مع رئيس منطقة كومبا. وفي مقاطعة كيروندو، ادعى معتقلان أنهما قُيّدا وضربا أثناء احتجازهما على أيدي زعيم التلة وزعيم الخلية.

٢٤- يضاف إلى ذلك أن قوات الدفاع الوطني كانت متورطة في انتهاكات الحق في السلامة الجسدية. وقد ارتكبت هذه الانتهاكات أحياناً أثناء الاحتجاز. فعلى سبيل المثال، زُعم أن أحد ساكني تلة موريوي، بمنطقة موبوغا (بلدية ومقاطعة جيتيغا) تعرض للضرب على أيدي جنديين من الكتيبة ٢٢ التابعة لقوات الدفاع الوطني في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وأُفيد بأن الضحية قد ضرب بالعصي ولطماً على الوجه. وادعى الجنديان أنهما تصرفا دفاعاً عن النفس، بزعم تهجم الضحية عليهما لدى مقاومة القبض عليه. وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ألقى قائد المركز العسكري في القرية ٣، ببلدية غيهانغا (مقاطعة بوبانزا) القبض على شخصين بدعوى سرقة محل تجاري في حدود الساعة الثامنة مساءً. واقتيد المتهمان إلى المركز العسكري حيث جرى تقييدهما. وأفرج عن أحدهما في وقت لاحق من نفس اليوم ولكن الثاني الذي نفى تورطه في عملية السرقة قد استُبقي إلى اليوم التالي وضرب ضرباً مبرحاً. وأصيب الضحية بجروح خطيرة وهدد بتقديم شكوى لتعرضه للاعتداء والضرب.

٢٥- وأعرب الخبير المستقل عن قلقه البالغ لتزايد عدد حالات التعذيب المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أكدت التقارير أن هذا النوع من الانتهاكات منتشر في البلد بالرغم من التدريب الذي قدّمه قسم حقوق الإنسان في المكتب التكميلي للأمم المتحدة في بوروندي. ولاحظ الخبير المستقل تورط السلطات الإدارية وأفراد قوات الدفاع الوطني في العديد من حالات التعذيب التي تتم أثناء عملية الاعتقال. ودعا السلطات الحكومية إلى تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى القضاء.

٣- عمليات الاحتجاز والاعتقال التعسفية وغير القانونية

٢٦- ازدادت عمليات الاحتجاز التعسفي طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. وتشمل حالات الاحتجاز المطول لدى الشرطة، والاعتقال في أماكن غير قانونية، والاعتقال المطول قبل المحاكمة. وشملت بعض الحالات التي لاحظها

مراقبو حقوق الإنسان حالات أفراد اعتقلوا بتهم بسيطة بناءً على تعليمات السلطات الإدارية، التي تتشكل في أغلب الأحيان من مسؤولين إداريين في البلديات ورؤساء المناطق وزعماء التلال. وارتفع عدد هذه الانتهاكات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بعد التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار بين الحكومة وقوات التحرير الوطنية - باليبيهوتو. ويبدو أن العديد من الشباب البوروندي حاول التسجيل في قوات التحرير الوطنية - باليبيهوتو، لا سيما في المناطق الشمالية، للاستفادة من عملية التسريح. ومن ثم، زعم القبض على ٨٧ من الأحداث بصورة غير مشروعة، ويقال إن ٢٦ منهم قد اعترفوا بأنهم أعضاء في قوات التحرير الوطنية. وقد احتجز عدد منهم في سجن نغوزي قبل نقلهم إلى موبينغا حيث أجيز للمسؤولين الإداريين عن البلديات المعنية طلب الإفراج عنهم. وكان منهم ثمانية أشخاص اتهمتهم الشرطة بالسعي لتجنيد عناصر نيابة عن قوات التحرير الوطنية (نقل أربعة منهم إلى ماكامبا)، واعترف اثنان آخران بأنهما عضوان في قوات التحرير الوطنية.

٤- انتهاكات حرية الرأي والتعبير

٢٧- تدهورت الحقوق في حرية الرأي والتعبير في بوروندي من نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. واستخدمت الحكومة جميع الوسائل لتقويض استقلالية وسائط الإعلام في بوروندي، ولا سيما تلك التي لا تشاطرها آراءها. ففي حالات عديدة، ألقي القبض على صحافيين وحوكموا. ووجه بعض الوزراء تهديدات لموقف وسائط الإعلام الخاصة. وأُبلغ عن العديد من حوادث التخويف المزعجة، بما فيها تنصت ضباط الاستخبارات (دائرة الاستخبارات الوطنية) على صحافيين، والتهديد بغلق محطات البث الإذاعي بمكالمات هاتفية ورسائل إلكترونية مجهولة المصدر، وإطلاق تهديدات ضد أقارب صحافيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ألقي القبض على ثلاثة صحفيين، هم ماتياس مانيراكيزا، مدير إذاعة إزانغانيرو، وسيرج نيبيزي، رئيس تحرير في إذاعة أفريقيا العمومية، ودوميتيل كيرامفو، مراسل لدى إذاعة أفريقيا العمومية، بتهمة إذاعة معلومات زعمت السلطات أنها قد "تزعزع النظام العام والأمن" وبتهمة "إفشاء معلومات عن إجراءات قضائية".

٢٨- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، وجه الخبير المستقل نداءً عاجلاً هو وليلى زروقي، رئيسة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي وأمبيي ليغابو، المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، إلى الحكومة البوروندية لطلب الحصول على إيضاحات وإجراء تحقيق مستقل ومحاكمة الصحفيين الثلاثة محاكمة عادلة. ولم ترد الحكومة حتى يومنا على طلب المقررين الخاصين.

٢٩- وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، طلب مدع عام من محكمة في بوجومبورا الحكم على كل واحد من الصحفيين الثلاثة بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، طلب المدعي العام أيضاً من المحكمة فرض غرامة قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ فرنك من الفرنكات البوروندية (٢٩٠ من دولارات الولايات المتحدة تقريباً) على الصحفيين، علاوة على منح القاضي سلطة تقديرية لفرض غرامة إضافية لجبر الضرر.

٣٠- وأدانت المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المجال الإعلامي مثل مراسلون بلا حدود، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير ومنظمة صحافيون في خطر، إلخ. الإجراءات التي اتخذتها الحكومة. ودعت الحكومة إلى وضع حد لانتهاكات الحق في حرية التعبير والإفراج عن جميع الصحفيين المعتقلين.

٣١- أما عن الجانب الإيجابي، فقد صدر في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ حكم ببراءة الصحفيين الثلاثة العاملين في إذاعات مستقلة ممن اعتقلوا في سجن مبيمبا. وعقب تبرئتهم، صاغت منظمات حقوق الإنسان الوطنية إعلاناً مشتركاً للإعراب عن ارتياحها لقرار المحكمة ولإعادة تأكيد أهمية احترام الدستور والحق في محاكمة عادلة أثناء الإجراءات القضائية.

٣٢- وأكد الخبير المستقل أيضاً الإفراج عن الممثل القانوني لحلقة المبادرة من أجل رؤية مشتركة ورئيس المنظمة المعنية بمكافحة الفساد والاختلاس الاقتصادي اللذين ألقي القبض عليهما في ١٠ أيار/مايو و١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦ على التوالي بسبب بياناتهما التي هاجما فيها بعض المسؤولين في الحكومة. وعلاوة على ذلك، أفرج في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، عن الصحفي في وكالة أنباء بوروندي، ألويس كابورا، الذي يعمل في كايانزا، والذي حكم عليه بالسجن في نغوزي في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦، وذلك بعد أن أنهى مدة عقوبته. وكانت المحكمة الابتدائية في كايانزا قد حكمت عليه بالسجن لمدة خمسة أشهر بسبب البيانات اللاذعة التي وجهها إلى الحكومة.

٥ - السخرة

٣٣- لقد استمرت حالات السخرة في مقاطعات ماكامبا وبوروري وبوجمبورا حيث يجبر السكان على أعمال السخرة (تسليم الحطب وجلب الماء أو المؤن) من جانب بعض المسؤولين الإداريين المحليين وسلطات الشرطة والجيش. وتدعي بعض السلطات أن هذه مهام مجتمعية مستندة في ذلك إلى نظام قائم بإحكام، وقد أُبلِغ الخبير المستقل مؤخراً أن جنوداً تابعين لقوات الدفاع الوطني كانوا يجبرون الأطفال بانتظام، في موغوبوكا، بمجلس بلدية بوجمبورا (مدينة بوجمبورا)، على أداء شتى المهام للجنود ويهددونهم بالضرب إن هم رفضوا ذلك. وقد أُفيد أيضاً أن جنوداً في جيش الدفاع الوطني من مركز نيينتاكارا، ببلدية كايوغورو (مقاطعة ماكامبا)، يواصلون مضايقة السكان المحليين ومصادرة الدراجات لاستعمالهم الخاص. وأقر زعيم المنطقة بالتعاون مع الجنود خوفاً من التعرض للانتقام. وزعم أيضاً أن مجموعة من أربعة جنود بزعامة رئيس المركز اهالوا بالضرب على أفراد من الجمهور ممن أبدوا تضامناً مع شخص كان الجنود يحاولون القبض عليه ولم يجدوه.

٣٤- وفي بلدية كيباغو (مقاطعة ماكامبا)، أبلغ مراقبو حقوق الإنسان الخبير المستقل أن مدنياً توفي، في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، نتيجة لإصابات تعرض لها لدى ضربه على يد جندي من جيش الدفاع الوطني من مركز نياكازا لعدم الامتثال لأوامره بقطع الحطب وحمله.

٣٥- وأفيد بأن هذه الانتهاكات تحدث أيضاً في مقاطعتي بوروري وكانكوزو حيث يجبر أفراد الجيش والشرطة السكان، بمن فيهم المشردون داخلياً، على جلب الماء والحطب لهم. وكان الذين يقاومون هذه الأوامر يتعرضون للتهديد وسوء المعاملة. ورغم الجهود العديدة التي بذلها مراقبو حقوق الإنسان، وأساساً بتنظيم دورات لإذكاء الوعي، لإثناء عناصر تابعين للدولة عن المضي في هذه الممارسة، فقد استمر ورود تقارير عن إكراه سكان محليين على توفير أو حمل الحطب في المقاطعات الغربية من البلد.

٦ – العنف الجنسي

٣٦- أفادت التقارير بحدوث ثلاثمائة وتسع وثمانين حالة اغتصاب تعرضت لها نساء وفتيات في جميع مقاطعات بوروندي خلال الأشهر الخمسة الأخيرة من عام ٢٠٠٦. وكانت المقاطعات الغربية هي الأكثر تأثراً بهذه الظاهرة. ويعكس هذا الرقم تراجعاً في عدد الحالات المبلغ عنها بالمقارنة بأرقام الفترة نفسها من عام ٢٠٠٥. ويمكن أن يعزى هذا التناقص إلى الإمكانية التي باتت متاحة لملاحقة الجناة قانوناً، ولعمليات إذكاء الوعي، ومشاركة السلطات الإدارية والسياسية في مكافحة هذا البلاء. على أنه لا يزال الحديث في المسائل الجنسية محرماً في المجتمعات المحلية، وبذلك يلتزم بعض الضحايا الصمت لأنهم يجهلون الآثار القانونية التي يمكن أن تترتب على هذه الجرائم. وعلاوة على ذلك، لا تزال بعض السلطات الإدارية توصي بتسوية هذه القضايا بعيداً عن المحاكم باعتبار ذلك خياراً مفضلاً. وإذا كان الضحايا قد تلقوا في معظم الحالات الرعاية الطبية اللازمة في الوقت المناسب، وغالباً بمساعدة المنظمات غير الحكومية المتخصصة، فإن إفلات مرتكبي هذه الجرائم المزعومين يظل هو القاعدة.

٣٧- وحتى يومنا هذا، أُبلغ أن ثماني نساء في بلدية نياروسانجي (مقاطعة جيتيغا) تعرضن لعمليات اغتصاب قام بها عدد من أفراد الشرطة من نفس البلدية في الفترة ما بين نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠٠٦. وقدّمت الضحايا إلى الإدارة المحلية شكاوى ضد أفراد من شرطة الأمن الداخلي بسبب العنف الجنسي الذي تعرضن له. ويقال إن ثلاثاً من الضحايا، وهن تلميذات في مدرسة ابتدائية، حوامل، وتعرضت إحداهن مؤخراً لعملية الإجهاض. وقيل إن المرتكبين المزعومين لهذه الأعمال يطلبون الزواج بالضحايا تماشياً مع التقاليد المحلية.

باء – إقامة العدل

٣٨- اعترف رئيس بوروندي، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بمناسبة يوم حقوق الإنسان، بأن السجون مكتظة بالسجناء في بوروندي. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بلغ عدد السجناء ٠٠٠ ٨ شخص بينما سجون البلد لا تستوعب أكثر من ٠٥٠ ٤ سجيناً. وطلب الرئيس بأن يحل النظام القضائي مشكلة الاعتقال المطول قبل المحاكمة لخفض عدد السجناء. وبالإضافة إلى ذلك، أصدر الرئيس مرسوماً في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ يقضي بتبديل عقوبات بعض فئات السجناء بعقوبات أخف منها. غير أن هذا الإجراء لم يكن قد نُفّذ في وقت اضطلاع الخبير المستقل بمهمته.

٣٩- ومثلما ذكر في تقريرين سابقين (E/CN.4/2006/109، الفقرة ٦٩، وA/61/360، الفقرات ٨٦-٩٣)، يجب إصلاح عملية إقامة العدل وفقاً لما نصت عليه أحكام اتفاق أروشا. فنظام العدالة لا يزال ضعيفاً بسبب قلة المعدات، وافتقار الموظفين إلى التدريب، وتدخل السياسيين فيه، والفساد. وتبعاً لذلك، فقد السكان ثقتهم في هذا النظام إلى حد كبير، مما أسفر عن القيام بأعمال الانتقام الذاتي، كما حدث مثلاً في حالة ٢٧ شخصاً يشتبه في ممارستهم السحر أو ارتكاب أعمال اغتصاب حيث لقي عدد منهم حتفهم في موينغا ونغوزي وكايانزا وجيتيغا وسيبيتوك وبوجمبورا الريفية.

٤٠- وثمة تطور جديد في هذا القطاع تمثل في تعيين قضاة جدد لتشكيل الدائرة الثانية للمحكمة العليا. على أن نقابة المحامين البوروندية أعربت عن قلقها إزاء هذا القرار بزعم افتقار بعض القضاة المعينين إلى الخبرة الكافية.

٤١- وقد شهدت عدة مراكز اعتقال في سائر أنحاء البلد زيارات منتظمة من جانب مراقبي حقوق الإنسان الذين لاحظوا عدم مسك السجلات على الوجه السليم ووجود حالات عديدة من الاعتقال التعسفي وعدم اتباع الإجراءات الصحيحة فيما يتعلق باحتجاز الأشخاص في المعتقلات. وإلى جانب ذلك، لم تكن حالة النظافة والإصحاح في هذه الأماكن على ما يرام. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أبلغ عن ١٣٨ حالة تأخر في آجال الإجراءات القانونية، و١١٤ حالة اعتقال غير مشروعة وعدة حالات أخرى من الاعتقال للتأخر في تسديد الدين ولمسائل مدنية، و٧٤ حالة لأشخاص محتجزين لعضويتهم المزعومة في قوات التحرير الوطنية أو لتعاونهم المزعوم معها، و٣٤ حالة اعتقال أحداث في نفس السجن الذي يعتقل فيه البالغون.

٤٢- ومن المسائل التي لا تزال تثير بالغ القلق الاتجاه المستمر لاحتجاز واعتقال الأفراد بشكل غير قانوني، والاعتقال بسبب قضايا مدنية، وخلط الأحداث مع البالغين في السجون، والافتقار إلى القواعد الصحية في هذه المرافق، وعدم احترام الآجال القانونية فيما يتعلق بالاحتجاز قبل المحاكمة، فضلاً عن اكتظاظ السجون. وقد واصل مراقبو حقوق الإنسان ومسؤولو حماية الطفولة في عملية الأمم المتحدة في بوروندي تقييمهم للحالة في سجن مبيمبا للتحقيق في وضع الأحداث المتهمين بالتعاون مع قوات التحرير الوطنية، وتمكنوا من تقييم حالة ٦٥ من الأحداث المتهمين بالمشاركة في أعمال الجماعات المسلحة. وتراوحت أعمارهم بين ١٢ و١٧ عاماً. وأفرج عن تسعة منهم فقط. ويستمر الاضطلاع بعدة أعمال منها متابعة تطور هذه الحالات والملفات الفردية، فضلاً عن دراسة بحثية تقوم بها المنظمة غير الحكومية، ألا وهي الاتحاد الدولي لأرض الإنسان، التي تعنى بتقديم الدعم الإنساني.

جيم – إلقاء القبض على مدبري الانقلاب المزعومين واعتقالهم والإفراج عنهم

٤٣- التقى الخبير المستقل بالأشخاص السبعة المحتجزين في السجن المركزي في مبيمبا مرتين خلال الزيارة التي قام بها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ (انظر الفقرة ٦ والفقرات ٢١-٢٣ أعلاه). واشتكى المعتقلون من عدم شرعية القبض عليهم ومن استمرار اعتقالهم. وقد ألقي القبض على الرئيس السابق، دوميتيان ندايزيبي، في بوجمبورا بناءً على أمر بالقبض عليه موقع من النائب العام في ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، عقب جلسة خاصة عقدها مكتب مجلس الشيوخ في ٢٠ آب/أغسطس لرفع الحصانة البرلمانية عنه. وقام النائب العام بعد ذلك باستجوابه عدة ساعات قبل نقله إلى السجن المركزي في مبيبا، بتهمة المساس بالأمن الداخلي للدولة.

٤٤- ولحق الرئيس السابق بستة أشخاص آخرين، معظمهم من الشخصيات البارزة في المعارضة، كان قد ألقي القبض عليهم في الفترة ما بين ٣١ تموز/يوليه و٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ووجهت إليهم نفس التهم وهم: النائب السابق للرئيس ألفونس – ماري كاديج، والأمين العام للحزب من أجل مصالحة الشعب ديو نيبوزيما، ورئيس قوات التحرير الوطنية – Icanzo، ألان موغابارابونا، ومستشار وزير الدفاع، الكولونيل داميان ندارسيغارانيي (قوات الدفاع الوطني)، والمحامي إزيدور روفييكيري، وتارسيسي ندايشيمييي (الملقب "بماكونكو"). وبينما كان ستة منهم معتقلين في مقر دائرة الاستخبارات الوطنية منذ إلقاء القبض عليهم في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس، فقد ألقي القبض على الكولونيل رودادي والضابط السابق في المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، أنيسات نييونغابو، برفقة موغابارابونا في بيت هذا الأخير في ٣١ تموز/يوليه، وأفرج عنهم في ٢ آب/أغسطس، ثم ألقي القبض عليهم ثانية عندما حضروا بأنفسهم طواعية إلى النيابة العامة في ٩ آب/أغسطس لجلسة استماع جرى على إثرها وضع جميع المشتبه فيهم الثمانية رهن الحبس الاحتياطي في سجن مبيمبا. وأفرج عن العقيد رودادي وأنيسات نييونغابو

كليهما في ١١ آب/أغسطس، رغم "اعترافهما" بالمشاركة في تدبير الانقلاب في مؤتمر صحفي عقد قبل القبض عليهما في ٩ آب/أغسطس. وأدى الإفراج عنهما إلى زيادة التكهنات بشأن الأسباب الحقيقية لاعتقال الآخرين الذين نفوا جميعاً تورطهم في أية مؤامرة.

٤٥- ولم تحترم الإجراءات القانونية إلا في حالة القبض على واحد من الستة هو ألان موغابارابونا. أما الآخرون، فيقال إنهم اعتقلوا بدون أي أمر بالقبض عليهم أو في بعض الحالات، بناءً على أمر بالتفتيش وقع عليه المدير العام لدائرة الاستخبارات.

٤٦- وتعرض ثلاثة من المعتقلين للتعذيب أثناء استجوابهم في مقر دائرة الاستخبارات، هم: ألفونس - ماري كاديج وديو نييونزيما والعقيد داميان نداريسيغارانيي. وقد أدلى ثلاثتهم بنفس البيانات، وهي أنهم عُلّقوا من أرجلهم وأيديهم ورؤوسهم تتدلى، وضربوا بأدوات مختلفة، بما فيها أسلاك وقضبان حديدية وبلاستيكية. وكانت على أجسادهم جميعاً ندوب تؤيد أقوالهم.

٤٧- وفي رد فعل لأعمال التعذيب المزعومة المرتكبة أثناء الاستجواب في مقر دائرة الاستخبارات، أجرى ممثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي اتصالات بعدة سلطات. وأقر وزير العلاقات الخارجية والتعاون ووزير الدفاع بارتكاب عناصر من الاستخبارات أخطاءً جسيمة فيما يتعلق بالمعاملة أثناء استجواب الذين قبض عليهم وأن الحكومة لم تدن هذه الأعمال. وقدم الرئيس ووزير الدفاع ضمانات بإجراء تحقيقات كاملة في الادعاءات بارتكاب أعمال التعذيب وبمعاقبة الجناة.

٤٨- وفيما يتعلق بالتهمة التي وجهت للمعتقلين، فيعتقد جميعهم أن الحكومة هي التي لفقتها بالكامل. وأوضحوا كيف أن دائرة الاستخبارات حاولت استمالة أحد المعتقلين، هو السيد موغابارابونا، لإقناعه بتوريط المتهمين الآخرين. وقد سحب هذا الأخير اتهامه في وقت لاحق مما أدى إلى حالة من الإرباك.

٤٩- وعند زيارة الخبير المستقل بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كان المعتقلون قد مثلوا أمام المحكمة مرتين وصدر حكم بالإفراج المؤقت عنهم، ولكن النائب العام قد نقض هذا الحكم باستئنافه وأمر بتمديد اعتقالهم. وشعر جميع المعتقلين بأن الإجراءات المتعلقة باعتقالهم لم تحترم. على أن المحكمة العليا قد عدلت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر عن قرارها الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر بالإفراج عن المعتقلين السبعة في انتظار المحاكمة وأيدت الاستئناف الذي قدمه النائب العام بالإبقاء عليهم في المعتقل.

٥٠- وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، استُدعي النائب السابق للرئيس ألفونس - ماري كاديج وتارسيس نداييشيمي للمثول أمام المحكمة ليستجوبهما النائب العام. وقيل إن نداييشيمي قد أدلى بشهادة ضد كاديج متهماً إياه بالمشاركة في الاجتماعات التي كان يجري فيها تدبير الانقلاب، ولكن قيل إنه عجز عن تقديم أدلة تسند شهادته عندما تحداه محامي كاديج أن يفعل ذلك. ونقل نداييشيمي في اليوم التالي إلى سجن موينغا، لأسباب أمنية على ما يبدو. وأفيد بأنه ذكر لاثنين من المعتقلين معه أن دائرة الاستخبارات الوطنية وعدته بمبلغ من المال مقابل الإدلاء بشهادة ضد كاديج.

٥١- وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، شرعت المحكمة العليا في محاكمة ستة من السبعة المدبرين المزعومين للانقلاب وسرعان ما أجلت هذه المحاكمة بعدما طلب المتهمون إحلال قاضيين محل اثنين يشكون في نزاهتهما. ولم يمثل أمام المحكمة أحد المتهمين السبعة وهو تارسيس نداييشيميي. فقد نقل إلى سجن موينغا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر بعدما اعترف كما يقال بقبول أموال من دائر الاستخبارات للإدلاء بشهادة ضد كاديج، النائب السابق للرئيس.

٥٢- وبعد خمس جلسات علنية، أجلت المحكمة المحاكمة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ للتباحث في الحكم الذي ستنطق به. وكانت الأدلة الرئيسية التي قدمها الادعاء تتمثل في بيانات أدلى بها (ثم تراجع عنها) متهمان آخران في القضية هما ألان موغابارابونا وتارسيس نداييشيميي وشريط سجلت فيه مكالمة هاتفية يسمع فيها صوت شخص، يقول الادعاء إنه السيد موغابارابونا، وهو يشرح لشاهد (هو ضابط في قوات الدفاع الوطني) كيفية تنفيذ الانقلاب المزعوم. ونفى السيد موغابارابونا نفياً قاطعاً أن يكون الصوت المسموع في الشريط هو صوته. وقدم محامو المتهمين شاهدين ادعيا أن الشريط قد أعد في القصر الرئاسي من قبل كبير مستشاري الرئيس لشؤون الاتصالات. وفي الجلسة العلنية المعقودة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، طلب الادعاء الحكم بالسجن مدى الحياة على ستة من المتهمين بينما أصر الدفاع على ضرورة الإفراج عنهم.

٥٣- وأدلى عدة مسؤولين في الحكومة، منهم وزير الشؤون الخارجية ووزير الدفاع (الذي ورد اسمه هو الآخر على لسان الادعاء)، ببيانات علنية ذهبوا فيها إلى أن الحكومة تنأى بنفسها عن الادعاءات بتدبير انقلاب.

٥٤- وأثناء الزيارة التي قام بها الخبير المستقبل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، برّأت المحكمة العليا خمسة من الأشخاص السبعة الذين أودعوا سجن مبيمبا منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦. وكان المبرّؤون الخمسة هم الرئيس السابق دوميتيان نداييزيي، ونائب الرئيس السابق ألفونس - ماري كاديج، وإزيدور روفييكيري، وديو نييوزيما، والعقيد داميان نداريغارانيي. أما شاهدا الإثبات الاثنان، ألا وهما تارسيسي نداييشيميي وألان موغابارابونا، فقد حكم عليهما بالسجن لمدة ١٥ عاماً و٢٠ عاماً على التوالي. ونطق المتحدث باسم المحكمة بالحكم في جلسة عادية للمحكمة قائلاً إن المحكمة قد حكمت بتبرئة الخمسة لأنه لا يجوز إدانتهم استناداً إلى شهادة شخص واحد (ألان موغابارابونا). وأضاف موضحاً أن الحكم على تارسيسي نداييشيميي وألان موغابارابونا إنما جاء استناداً إلى اعترافاتهما.

٥٥- وقد جاءت تبرئة مدبري الانقلاب الخمسة المزعومين لتؤكد ما ذهب إليه الكثيرون من أن التهم الموجهة إليهم كانت ملفقة من قبل الحكومة لا لغرض آخر سوى لتخويف وإسكات منتقديها. وما يؤيد هذا الرأي الذي يشاطره الخبير المستقل هو أن الادعاء الذي وعد بتقديم أدلة تسند ادعاءه لم يفلح في تقديم أي دليل جدير بالثقة على تدبير الانقلاب. والسبب الرئيسي لبراءة السجناء المتهمين هو الضغوط التي صدرت من داخل بوروندي، والتي شجعها المجتمع الدولي، لإجراء محاكمة عاجلة وعادلة. ويرى معظم المراقبين أن قرار المحكمة لا يثبت استقلال ونزاهة الهيئة القضائية في بوروندي كما تدعي قطاعات في الحكومة. والجدير بالذكر، في هذا المضمار، أن الهيئة القضائية كانت إلى حد كبير أداة طيّعة وعملت ما بوسعها لتلبية رغبات الدولة لاستمرار اعتقال المتهمين أثناء المرحلة السابقة للمحاكمة، حتى عندما تزايدت الأدلة على أن التهم الموجهة إليهم لا تقوم على أساس.

٥٦- وفي الوقت نفسه، لا يجوز الاستنتاج بأن العدالة قد أقيمت على الوجه الكامل لأنه تمت إدانة اثنين من المتهمين السبعة وحكم عليهما بالسجن لمدة ١٥ عاماً و٢٠ عاماً على التوالي، رغم الشك في الأدلة التي استند

إلـــيها لإصدار الحكم عليهما. وقد حمل هذا الحكم كثيراً من المراقبين على الاعتقاد بأن الغرض الوحيد من هذه الخطوة هو تأكيد صحة ادعاء الحكومة وجود خطة بالفعل لإحداث الانقلاب. ودعا الخبير المستقل الهيئة القضائية في بوروندي لتصحيح هذا الخطأ القانوني.

دال – مذبحة موييغا

٥٧- نقل عن مسؤولين ومدافعين عن حقوق الإنسان أن زعماء تلال وضباطاً في الشرطة قاموا، في أيار/مايو ٢٠٠٦، بناء على تعليمات صادرة عن مكتب دائرة الاستخبارات الوطنية في موييغا، بإلقاء القبض على مجموعة مـــن نحـــو ٣٠ شخصاً من مختلف التلال في مقاطعة موييغا. واتهم الضحايا بالانتماء إلى قوات التحرير الوطنية واقتيدوا إلى أماكن اعتقال تابعة لدائرة الاستخبارات قبل نقلهم إلى معسكر موكوني في موييغا. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، عثر السكان على ١٩ جثة في نهر ريفوبو، وبعضها يحمل آثار الجروح وأخرى مقطعة الرؤوس.

٥٨- والتقى الخبير المستقل بأحد الناجين من هذه المأساة وقدم تفاصيل عن ملابسات عملية الإعدام. ووفقاً لما أورده هـــذا الشـــخص، فقد ألقي القبض على نحو ٣٦ شخصاً واحتجزوا في معسكر موكوني. ويتذكر أن أحد الحراس تحدث معه عن المصير الذي ينتظرهم وعمن كان يصدر الأوامر. ويتذكر أيضاً المجموعة الأولى من السجناء التي أخرجت من السجن ويتذكر أنه كان يظن أنهم سينقلون إلى راندا (وهو مخيم عبور تابع لمقاتلي قوات التحرير الوطنية). وقد تمكن هو من القفز من السيارة التي كانت تقلهم إلى معسكر روفوبو وتلقى بعد ذلك مساعدة من قرويين تعاطفوا معه ولاحقاً من جهات عاملة في مجال حقوق الإنسان. ويعتقد أن ١٦ شخصاً من المعتقلين البالغ عددهم ٣٦ قد شخصاً قتلوا وأن البقية في عداد المفقودين. ولم تعثر أسر هؤلاء المفقودين عليهم ويعتقد أنهم قتلوا هم أيضاً.

٥٩- وتباحث الخبير المستقل في هذه المسألة مع النائب العام الذي أبلغه بتشكيل لجنة للتحقيق في المأساة. وأكد وزيـــر العدل أن هذه اللجنة قد أنهت بالفعل عملها وقدمت تقريرها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى النائب العـــام الذي ادعى أن التقرير لم يكن كاملاً. وبالتالي، كانت هناك لجنة أخرى بصدد التشكيل لمواصلة التحقيق. وعـــلم الخبير المستقل من مصادر أخرى أن التقرير قد صدر، ولكن أعضاء في الحكومة قد اعترضوا على وضعه موضـــع التنفـــيذ، وأعاد رئيس بوروندي في الكلمة التي ألقاها بمناسبة الاحتفال بيوم حقوق الإنسان في مقاطعة بوبانـــزا، تأكيد عزم الحكومة على إحضار مقترفي هذه المذبحة أمام العدالة. غير أنه شكك في النتائج الواردة في تقرير اللجنة فيما يخص عدد الأشخاص المختفين.

٦٠- وأعربت الأوساط المعنية بحقوق الإنسان عن قلقها البالغ إزاء اختفاء الضحايا وانعدام الإرادة السياسية لإحضار جميع الجناة إلى القضاء. وقيل إن المدعي العام في موييغا الذي بدأ التحقيق تلقى تهديداً من قائد المنطقة العســـكرية الـــرابعة. وكان المدعي العام على يقين من أن الضحايا قد قبض عليهم للاشتباه في انتمائهم لقوات الـــتحرير الوطنية، وأنهم اعتقلوا في معسكر موكوني، ثم أخرجوا منه لاحقاً لقتلهم ليلاً وإلقائهم في نهر روفوبو. ونتيجة للتحقيق الذي قام به، أمر بالقبض على رئيس دائرة الاستخبارات الوطنية في موييغا وكذلك على سائقه. وعـــندئذ وجهت لرئيس دائرة الاستخبارات الوطنية في موييغا رسمياً تهمة "الاختطاف والتواطؤ" في القتل. وأمر رئيس المحكمة العسكرية بالقبض على ضابطين عسكريين اعترفاً بالمشاركة في اختفاء وإعدام الضحايا.

٦١- ووفقاً لما جاء في معلومات قدمها مدافعون عن حقوق الإنسان في بوروندي إلى الخبير المستقل، استجوبت اللجنة القضائية عدة أشخاص في مقاطعة موينغا وجمعت أدلة عن ملابسات اختفاء الضحايا وإعدامهم. ومن بين الذين استجوبتهم اللجنة قائد المنطقة العسكرية الرابعة التابع لقوات الدفاع الوطني، والمسؤولين الإداريين عن منطقتي جيترانيي وبوهينيوزا، ورئيس مركز شرطة الأمن الداخلي في جيترانيي. وأوصت التقارير التي قدمت بإلقاء القبض على المسؤولين الإداريين عن منطقتي جيترانيي وبوهينيوزا، وكذلك على قائد المنطقة العسكرية الرابعة وعلى ثلاثة زعماء تلال آخرين على التخطيط والمشاركة في هذه المذبحة. وصدر الأمر بالقبض على القائد، ولكنه عُلّق بأمر من مكتب النائب العام.

٦٢- ولاحظ الخبير المستقل عدم وجود إرادة لدى المؤسسات لتسليط الضوء على الملابسات التي أحاطت باختفاء ٣٠ شخصاً قسراً وإعدامهم في الفترة ما بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٦ في موينغا. بل يبدو على عكس ذلك، أن الحكومة تحاول طمس الحقيقة. فنقد نُقل المدعي العام المكلف بهذه القضية، وهناك شك في أن نقله جاء نتيجة استياء الحكومة من دوره في التحقيقات. وأفيد بأن بعض الشهود وأفراد أسر الضحايا تعرضوا للتخويف والتهديد من قبل إدارات محلية وجنود المنطقة العسكرية الرابعة.

هاء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٦٣- التقى الخبير المستقل بممثلين عن جماعة الباتوا ثلاث مرات خلال زياراتيه السابقتين (انظر E/CN.4/2006/109، الفقرتان ٥٩ و٦٠، وA/61/360 الفقرات ٨٣-٨٥)، واسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الخاصة التي تنفرد بها جماعة الباتوا في بوروندي. فهذه الجماعة لا تزال مهمشة وتتعرض للتمييز ضدها في جميع مجالات الحياة في بوروندي. ولئن كانت تتمتع الآن بقدر من التمثيل السياسي في البرلمان ومجلس الشيوخ بموجب دستور بوروندي الجديد، فلم يتح لها ذلك فرصاً مناظرة في الحكومة ومؤسساتها.

٦٤- وقام الخبير المستقل خلال زيارته السابعة إلى بوروندي، بزيارة جماعة الباتوا الكائنة في زيغي بمقاطعة جيتيغا. واشتكى ممثلو الجماعة، التي تتألف من ٦٠ أسرة، من التمييز الذي لـه آثار على تمتعها بحقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الغذاء، وفي المسكن اللائق، وفي ملكية الأرض، فضلاً عن الحق في الحصول على مياه الشرب. وقدمت هذه الجماعة عريضة بهذا الخصوص كما أوضحت أن أطفالها يتركون المدرسة بسبب الجوع الذي يعانون منه. واشتكى بعضهم أيضاً من أن أفراداً من جماعات بوروندية أخرى تستولي على أراضيهم. وشجع الخبير المستقل هذه الجماعة على الإفادة من التدابير التي اتخذتها الحكومة لتوفير التعليم الابتدائي، مجاناً وكذلك الرعاية الصحية للحوامل والأطفال دون الخامسة، ومن اللجنة التي أنشئت حديثاً والمعنية بالأراضي وغيرها من الممتلكات، والتي تتمتع جالية الباتوا بالتمثيل فيها.

٦٥- وزار الخبير المستقل بيت شالوم، وهو عبارة عن منظمة غير حكومية في روييغي، تتولى كفالة الأطفال الذين تيتموا جراء الحرب، ويتم تسلمهم إلى أقاربهم بعد اقتفاء أثرهم. وتتكفل منظمة بيت شالوم أيضاً بتوفير التدريب المهني وإعادة إدماج المقاتلين السابقين وغيرهم من فئات الشباب الذين تخلت عنهم أسرهم أو أهملتهم، ومنهم المكفوفون والصم والبكم والمصابون بفيروس نقص المناعة البشري. ويتلقى هؤلاء جميعاً تدريباً يتمشى وإمكانياتهم بهدف تمكينهم من كسب قوتهم عند ترك مرافق المنظمة. ووسّعت منظمة بيت شالوم دائرة الخدمات

التي تقدمها للجماعة بأكملها باضطلاعها بمختلف الأنشطة، كالزراعة وتربية المواشي والخياطة وتعلم الميكانيكا وأعمال للترفيه، وغيرها. وتعد منظمة بيت شالوم مبادرة مجتمعية حققت نجاحاً باهراً إذ إنها تكفل للمستفيدين منها مباشرة وللجماعة المحيطة بها التمتع بحقوق الأطفال وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٦٦- ويشكل الأمن الغذائي مشكلة مزمنة في بوروندي أساساً بسبب الزيادة المفرطة في عدد السكان. وزاد الوضع سوءاً هذا العام بسبب هطول أمطار غزيرة على غير العادة أدت إلى إتلاف المحاصيل. وزار الخبير المستقل مركزاً في شمال بوروندي يعنى برعاية الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. واستقبل المركز، خلال فترة الزيارة، مائة طفل. وتعمل المنظمة غير الحكومية "العمل لمكافحة الجوع" على توفير الغذاء للأطفال الأكثر تأثراً بالجوع في بلدية موومبا وهي تواجه تحديات متعاظمة نتيجة لتزايد أعداد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ونقص الموارد. ولسوء الحظ، فإن إمكانية الاستفادة من هذا البرنامج ليست متاحة لجميع الأطفال المعوزين. وأبلغ مسؤول هذه البلدية الخبير المستقل أن ما يزيد على ٥٠ شخصاً قد ماتوا بالفعل بسبب المجاعة. وقد عانت جميع المقاطعات الشمالية من هذه الأزمة، وبالتالي يواصل السكان هجرتهم إلى مقاطعات أخرى في بوروندي، وإلى رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وفي هذا السياق، يقال إن العديد من الأطفال تركوا المدرسة في العام الدراسي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بسبب الافتقار إلى الغذاء. وأعلنت حكومة بوروندي أن ٩ مقاطعات من مجموع ١٤ مقاطعة في حالة طوارئ وتحتاج إلى المساعدة.

٦٧- ومثلما ذكر في التقريرين الأخيرين للخبير المستقل (E/CN.4/2006/109، الفقرة ٦٢، وA/61/360، الفقرتان ٩٥ و٩٦)، فقد نفذت الحكومة برنامجاً للتعليم الابتدائي المجاني. وقد أسفر هذا البرنامج عن إتاحة فرصة الالتحاق بالمدرسة للعديد من الأطفال الذين لم يكن بوسعهم بدون هذا البرنامج الحصول على تعليم أساسي. وقدم المجتمع الدولي دعمه الكامل لهذا البرنامج الذي يعمل بشكل جيد رغم المشاكل العديدة التي تواجهه. والمطلوب من المجتمع الدولي مواصلة توسيع الدعم الذي يقدمه لتيسير تنفيذ هذا البرنامج تنفيذاً كاملاً.

٦٨- وفي مطلع عام ٢٠٠٦، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج لتوفير الرعاية الصحية مجاناً للحوامل وللأطفال دون الخامسة. ورغم سوء تمويل هذا البرنامج، فقد وجد قبولاً حسناً، وسيتعزز بتلقيه المزيد من الدعم من المجتمع الدولي.

٦٩- وأُبلغ الخبير المستقل بأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر قد أعدت بالتعاون مع الأوساط المانحة. وقد تقرر عقد مؤتمر اشترك فيه الأوساط المانحة وحكومة بوروندي يومي ١٥ و١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧ لمناقشة هذه الورقات ومن المأمول أن تؤدي إلى اتفاق بشأن تمويل البرنامج والمشاريع الواردة فيها. ولا يسع الخبير المستقل إلا أن يعرب عن أسفه لتجاهل هذه الوثيقة مسألة النمو السكاني المتسارع في بوروندي، وهو ما يهدد ليس فقط بمحو أي مكسب قد ينتج عن هذا البرنامج، بل أيضاً بالتسبب في مشاكل اجتماعية خطيرة.

٧٠- وأثيرت شواغل فيما يتعلق بازدياد شقة الفقر باستمرار في خضم توجه عامة صوب الفساد والاختلاس، واقتران ذلك بفضائح يتورط فيها أحياناً مسؤولون رفيعو المستوى من الحكومة والحزب الحاكم. فالإضرابات المتكررة وزيادة استياء موظفي الخدمة المدنية غالباً ما يكون دافعها انتشار الفقر. ويضاف إلى ذلك أن عدد العاطلين يتزايد باستمرار.

واو – تعزيز وحماية حقوق الإنسان

٧١- اضطلع مراقبو حقوق الإنسان من مؤسسات الأمم المتحدة وأجهزتها إلى جانب شركاء غير حكوميين بعدة أنشطة على مستوى البلد ترمي لإذكاء الوعي وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، موجهة لقطاعات عريضة من المجتمع، بما في ذلك المسؤولين المدنيين والحكوميين.

٧٢- وقدم مسؤولو حقوق الإنسان في المكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي أيضاً دعماً للوزارة المسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال تدريب موظفيها وبناء قدراتهم.

٧٣- ونظمت وزارة العدل والمكتب المتكامل حلقة عمل بشأن "التصديق" على مشروع قانون العقوبات المعدل. وقدمت التعديلات للمشرّعين وأفراد السلك القضائي والمجتمع المدني للتشاور بشأنها وإبداء تعليقات عليها. ثم أقر مجلس الوزراء قانون العقوبات المعدل وسيحال قريباً إلى البرلمان لاعتماده. وتشمل التعديلات الرئيسية التي أدخلت على القانون، والتي تهدف إلى تحقيق المواءمة بينه وبين المعايير الدولية، إلغاء عقوبة الإعدام، وإدراج الجرائم الدولية فيه، وتعزيز تدابير حماية النساء والأطفال. وكانت أكثر المسائل إثارة للخلاف هي إلغاء عقوبة الإعدام ووضع تعريف قانوني للاغتصاب، وسيتناول البرلمان هاتين المسألتين. ويتوقع أن يعتمد البرلمان القانون الجديد وأن يصدره الرئيس خلال عام ٢٠٠٧.

٧٤- ونظم المكتب المتكامل، بالتعاون مع وزارة التضامن الوطني وحقوق الإنسان وشؤون الجنسين، حلقة دراسية عن "أنواع الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وكيفية التصدي لها". وقدم المشاركون عدة توصيات، منها إنشاء مدرسة للملاك العسكري وإدماج حقوق الإنسان في المناهج الدراسية وشدد المشاركون أيضاً على أهمية كفالة فصل السلطات واستقلالية الجهاز القضائي.

٧٥- ونُفذت أنشطة أخرى من قبل منظمات وطنية ودولية، ومنظمات حكومية وغير حكومية، عاملة في مجال حقوق الإنسان في بوروندي. وشملت هذه الأنشطة عقد جلسات إحاطة إعلامية للسلك الدبلوماسي تناولت الشواغل المتعلقة بالعدالة والإفلات من العقاب في بوروندي، مع التركيز بوجه خاص على قضية موينغا. وقد عقدت حتى الآن اجتماعات مع سفراء فرنسا وبلجيكا والاتحاد الأوروبي والكرسي الرسولي بغية تحديد استراتيجية مشتركة لحمل الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بشأن احترام الإجراءات القانونية الواجبة، واستقلالية القضاء، وضمان محاكمة منتهكي حقوق الإنسان.

٧٦- ويتواصل عقد دورات تدريبية في سائر أنحاء البلد لصالح القائمين على إنفاذ القانون، بالتركيز على الإطار القانوني لحقوق الإنسان، والسلوك القانوني والأخلاقي، ومنع الجريمة وكشفها، والتحقيقات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وحماية الفئات المستضعفة. وعقدت دورات تدريبية مماثلة لقضاة المحاكم الابتدائية وقضاة الادعاء، ومفوضي الشرطة، ومدراء السجون. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت دورات تدريبية محددة عن العنف القائم على أساس نوع الجنس وأثره على التنمية.

٧٧- وعقد قسم حقوق الإنسان التابع للمكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سبع جلسات مفتوحة للحوار مع ممثلين عن وسائط الإعلام، وأعضاء في المجتمع المدني، ومسؤولين

إداريين، وأفراد السلك القضائي. وقدمت أدوات تساعد على إذكاء الوعي بحقوق الإنسان بغية نشر لغة حقوق الإنسان في بوروندي، بما في ذلك كتيب باللغة الكيروندية يتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكتاب رسوم هزلية يصف حالة حقوق الإنسان للمرأة البوروندية.

خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

إلى الحكومة البوروندية

٧٨- يعرب الخبير المستقل عن القلق إزاء التهديدات التي تتعرض لها أسر ضحايا مذبحة موييغا، وعن استيائه لعدم محاكمة المتورطين في اختفاء المشتبه في انتمائهم إلى قوات التحرير الوطنية، الذين احتجزوا في سجن عسكري في مقاطعة موييغا في الفترة ما بين أيار/مايو وآب/أغسطس ٢٠٠٦، وإعدامهم بلا محاكمة.

٧٩- ويشيد الخبير المستقل بالحكومة البوروندية على إنشائها لجنة قضائية للنظر في هذه القضية ويوصي بأن تنفذ الحكومة النتائج التي تتوصل إليها هذه اللجنة وأن تكفل معاقبة المسؤولين.

٨٠- ويرحب الخبير المستقل بقرار المحكمة العليا في بوروندي بالإفراج عن خمسة معتقلين اتهموا بتدبير انقلاب على حكومة بوروندي. ويعرب الخبير المستقل عن القلق إزاء الحكم على اثنين من المتهمين معهم ويحث جهاز القضاء في بوروندي على استكمال إعداد سجل المحاكمة بسرعة كيما يتمكن المحكوم عليهما من تقديم استئناف.

٨١- ويحث الخبير المستقل حكومة بوروندي على التعجيل لعملية إنشاء آلية إقامة العدل في المرحلة الانتقالية وفاءً بالتزاماتها الدولية في هذا الصدد.

٨٢- ولاحظ الخبير المستقل أن حكومة بوروندي لم تحرز، منذ تقريره الأخير، أي تقدم لإنهاء تحقيقاتها في مذبحة غاتومبا وإحضار الجناة إلى القضاء. ويعرب مرة أخرى لحكومة بوروندي وللمجتمع الدولي عن قلقه إزاء هذه المسألة.

٨٣- ويدعو الخبير المستقل السلطات البوروندية إلى اتخاذ تدابير للتصدي لتزايد حوادث العنف الجنسي.

٨٤- ويناشد الخبير المستقل الحكومة وقوات التحرير الوطنية تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، الموقع في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في أقرب وقت ممكن.

٨٥- ويشيد الخبير المستقل بالحكومة البوروندية على التدابير التي اتخذتها مؤخراً لتهيئة بيئة تتيح لوسائط الإعلام والمجتمع المدني العمل في جو من الحرية أفسح.

إلى المجتمع الدولي

٨٦- يشيد الخبير المستقل بالمجتمع الدولي، وبخاصة المبادرة الإقليمية بشأن بوروندي، ومجلس الأمن، والاتحاد الأفريقي، والممثل التنفيذي للأمين العام، على الجهود التي بذلوها من أجل مساعدة بوروندي على إقرار السلام وتدعيمه.

٨٧- ويشيد الخبير المستقل بشعب بوروندي وبالمجتمع المدني في بوروندي وبالمجتمع الدولي على الدور الذي اضطلعوا به في إعمال العدالة في قضية المتهمين بمحاولة الانقلاب.

٨٨- ويدعو الخبير المستقل المجتمع الدولي إلى زيادة ما يقدمه من دعم فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية والإنمائية من أجل التصدي للمجاعة في الجزء الشمالي من بوروندي.

٨٩- يحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على دعم حكومة بوروندي في تنفيذ الحملة ضد فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والبرامج الإنمائية ذات الأولوية، وإعمال حقوق الإنسان.

٩٠- ويشيد الخبير المستقل بمنظمة بيت شالوم على ما تقوم به من عمل وعلى دورها الريادي، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه المبادرة ومن خلالها إلى إعمال حقوق الإنسان لجميع البوروندييين الذين أدت الحرب وبطء وتيرة عملية إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي إلى النيل من كرامتهم.

٩١- ويشجع الخبير المستقل المجتمع الدولي على زيادة دعمه لنظام القضاء في بوروندي، لا سيما فيما يتعلق بآليات إقامة العدل في المرحلة الانتقالية وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

٩٢- ويحث الخبير المستقل الأوساط المانحة على توفير الأموال المتعهد بها في مؤتمرات باريس وجنيف وبروكسل، ويوصي المجتمع الدولي بدعم جهود حكومة بوروندي الرامية إلى التشجيع على احترام وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق سلام دائم.

٩٣- ويشجع الخبير المستقل لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام على مواصلة دعمها لحكومة بوروندي في إنفاق ما يلزم من أموال لتنفيذ الخطة الإنمائية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٩٤- ويرحب الخبير المستقل بإنشاء المكتب المتكامل للأمم المتحدة في بوروندي، ويشيد بالمجتمع الدولي والمجتمع المدني على ما قاما به من دور في حماية وتعزيز حقوق الإنسان ويشجعهما على تعزيز تعاونهما في هذا الصدد.

٩٥- ويحث الخبير المستقل المجتمع الدولي على الضغط على حكومة بوروندي لإنهاء التحقيق في مذبحة غاتومبا ومحاكمة مرتكبيها.

٩٦- ويناشد الخبير المستقل المجتمع الدولي حث حكومة بوروندي على الامتناع عن اتخاذ تدابير قد تؤدي إلى زعزعة استقرار البلد.

- - - - -